# أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2018/1990 باستخدام نموذج ARDL-

# The impact of petroleum collection on public expenditure in Algeria

-An econometric study for the period 1990-2018 using ARDL-

ط د: بوطيب الناصر[1]، أ د: غزازي عمر[2]

[1] جامعة البليدة 02، مخبر البحث حول الابداع وتغيير المنظمات والمؤسسات، en.boutayeb@univ-blida2.dz

[2] جامعة البليدة 02،مخبر البحث حول الابداع وتغيير المنظمات والمؤسسات، orezazi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 01 /2019/10 تاريخ القبول:26 /2019/11 تاريخ النشر: 19 /2019/12

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة***ARDL***،والكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات العامة والمتغيرات المفسرة.

وقد تم التوصل إلى أن تقلبات أسعار النفط كان لها تأثير كبير على الإنفاق العام في الجزائر، كما أن انخفاض مداخيل الجباية البترولية أدى إلى تراجعها في تغطية الإنفاق العام خلال الفترة 2011- 2018 خاصة مع الارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة، وخلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجلذات معنوية إحصائية بين النفقات العامة والمتغيرات المفسرة.

**كلمات مفتاحية:** الجباية البترولية، النفقات العامة، نموذج **ARDL**

تصنيف **JEL**:**E62**، **H50**، **C50**

**Abstract :**The aim of this study is to investigate the contribution of petroleumlevies to the financing of public expenditure in Algeria during the period 1990-2018, using the self-regression model of slow distributed time gaps (ARDL), and to detecta long-terme quilibriu mrelation ship between public expenditures and explanatory variables.

It has been concluded that fluctuations in oil prices have had a significant impact on public spending in Algeria, and the decline in oil tax revenues led to a decline in the coverage of public spending during the period 2011-2018, especially with the large increase in the volume of public expenditures, the econometric study concluded that Statistically significant long - term equilibrium relationship between overhead and explanatory variables.

**Keywords:** *Petroleum collection- Public Expenditure- **ARDL** Model.*

**Jel Classification Codes:E62, H50, C50**

**Résumé:** Le but de cette étude est d'étudier la contribution des prélèvements pétroliers au financement des dépenses publiques en Algérie entre 1990 et 2018, à l'aide du modèle d'auto-régression des faibles décalages temporels répartis (ARDL), et détecter une relation d'équilibre à long terme entre les dépenses publiques et les variables explicatives

Il a été conclu que les fluctuations des prix du pétrole avaient eu un impact significatif sur les dépenses publiques en Algérie et que la baisse des recettes fiscales sur le pétrole avait entraîné une réduction de la couverture des dépenses publiques au cours de la période 2011-2018, En particulier avec l'augmentation importante du volume des dépenses publiques, l'étude économétriquea conclu que la relation d'équilibre à long terme statistiquement significative entre les frais généraux et les variables explicatives.

**Mots-clés:** Collecte de pétrole - Dépenses publiques - Modèle ARDL.

**Codes de classification de Jel::E62, H50, C50**

المؤلف المرسل: الناصر بوطيب، الإيميل: nacerreal@gmail.com

**1.مقدمة**

يعد النفط المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي كونه المصدر الأساسي للطاقة في العالم حيث أنه يدخل في العديد من الصناعات الأخرى، ويعد قطاع المحروقات القطاع المهيمن على الصادرات في الجزائر بنسبة تصل إلى 95% من إجمالي الصادرات، كما تشكل الإيرادات النفطية حوالي 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة وهذا من شأنه أن يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسواق النفط العالمية، وقد سمح الارتفاع الكبير في أسعار النفط على تبني الدولة لسياسة إنفاقية توسعية نتج عنها زيادة في الإنفاق العام بدرجة تفوق الزيادة في حصيلة الجباية البترولية الأمر الذي أدى إلى عجز بالموازنة العامة للدولة. وقد عرفت أسعار النفط ابتداء من جوان 2014 تراجعا مستمرا مما انعكس سلبا على القدرة المالية للبلد وذلك في ظل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية والتي عرفت تراجعا كبيرا جراء الانهيار الحاصل في أسعار النفط ضمن السوق العالمية، وهذا ما أثر على وضعية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار النفقات العامة التي تتأثر بشكل كبير بانخفاض الإيرادات النفطية.

❖ **إشكالية البحث**: وعليه تتمحور إشكالية الدراسة في الآتي:

✍ ما أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018؟

❖ **فرضيات الدراسة**: وقصد الإجابة على إشكالية البحث، تم القيام بصياغة الفرضيات التالية:

- يؤدي تزايد الإنفاق العام إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة.
- تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على النفقات العامة ما يستوجب إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وترشيد النفقات العامة.

❖ **أهداف البحث:** نسعى من خلال هذه البحث إلى بلوغ عدد من الأهداف نوجز أهمها:

- إبراز مكانة الإيرادات الجبائية البترولية في الموازنة العامة في الجزائر؛
- تحليل انعكاسات انخفاض الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر.

❖ **منهجية البحث:**

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل توضيح المفاهيم العامة الخاصة بكل من النفقات العامة والجباية البترولية، والمنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات الخاصة بالجباية البترولية والنفقات العامة في الجزائر وأثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018).

❖ **الدراسات السابقة:**

**دراسة شليحي الطاهر(2018):** وهي دراسة حول الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016، وقد توصلت الدراسة أن تمويل الميزانية العامة للدولة يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، وأن انخفاض أسعار النفط كان سببا في تفاقم العجز الموازني، كما أن الإيرادات العامة وخاصة الجباية البترولية تتأثر بالعوامل الخارجية. وهو ما يؤثر على الميزانية العامة للدولة

**دراسة ساجي فاطمة(2017):** وهي دراسة حول فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الإيرادات العامة للميزانية تتكون من مصدرين رئيسيين هما الجباية البترولية والجباية العادية، كما أن الميزانية العامة للدولة تتأثر بتقلبات أسعار البترول، وأن الحكومة تسعى إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية نظرا لتذبذب أسعار البترول.

**دراسة براق عيسى، بركان أنيسة(2017):** وهي دراسة حول ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن وتيرة الإنفاق العام في الجزائر تتزايد بصفة مستمرة نظرا لارتباطها بالتطورات الاقتصادية، كما أن التزايد في حجم الإنفاق العام لم يرتبط دائما بتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة، وإنما ارتبط بتبديد المال العام وعدم تحقيق الفعالية والكفاءة في استخدام النفقات العامة.

من خلال نتائج الدراسات السابقة نجد أن مجملها لا تخرج عن ارتباط الميزانية العامة للدولة بالجباية البترولية، وأن الميزانية العامة للدولة تتأثر كثيرا بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، لكنها لم تدرس التأثير المباشر للجباية البترولية على النفقات العامة، لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تبيان أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018.

**2.مدخل للنفقات العامة في الجزائر**

لقد عرف الإنفاق العام في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة تزايدا مستمرا عاكسا سياسة الدولة التوسعية من خلال مجموعة من البرامج التنموية الضخمة والتي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية بالاعتماد على الجباية النفطية كمصدر أساسي للإيرادات العامة.

**1.2مفاهيم عامة حول النفقات العامة**

يعتبر الإنفاق العام من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية حيث أنه مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية تطور الإنفاق العام حيث ازداد حجمه وتعددت تقسيماته وأصبح له دور بارز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**1.1.2 مفهوم النفقة العامة:**

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)،أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة (محرز، 2005، صفحة 65).

**2.1.2 عناصر النفقة العامة**

يتضح من التعريف السابق ضرورة توفر ثلاث عناصر في النفقة العامة وهي (دراوسي، 2005، صفحة 159):

- **النفقة مبلغ نقدي**: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطاتها المختلفة، وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.
- **صدور النفقة من الدولة**: يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة - الدولة أو الهيئات والمؤسسات التابعة لها- ركنا أساسيا لوجود النفقة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان. أما إذا صدرت النفقة من أفراد أو مؤسسات خاصة (خيرية مثلا) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.
- **الغرض من النفقة العامة** تحقيق نفع عام: ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص.

**2. 2تزايد النفقات العامة**

أدى تطور دور الدولة وتغير دورها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة إلى المنتجة إلى توسيع وجوه نشاطاتها المختلفة والى حدوث زيادة مطردة في حجم نفقاتها، وأصبحت هذه الظاهرة سمة الكثير من الاقتصاديات سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد السواء ويمكن تحديد الأسباب وراء التزايد في النفقات وبالشكل الذي نراه في عالم اليوم إلى نوعين من الأسباب: أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية(فرج، 2011-2012، صفحة 80).

**1.2.2 الأسباب الظاهرية**

تتمثل أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في مجموعة العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة وهي كالتالي(براق و بركان، 2017، صفحة 113):

**1.1.2.2 تدهور قيمة النقود:** يؤدي تدهور قيمة النقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان من الممكن الحصول عليه من قبل، وهو ما يؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية أو زيادة في الأعباء العامة.

**2.1.2.2 اختلاف طرق المحاسبة المالية**: كان من المتبع في الماضي أن تخصص بعض الإيرادات التي تحصلها بعض الإدارات لتغطية نفقاتها مباشرة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من قيمتها، ومع إتباع عمومية الموازنة ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الموازنة، مما أدى إلى ارتفاع رقم النفقات العامة.

**3.1.2.2 زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها**: يترتب على زيادة مساحة إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها زيادة حجم النفقات العامة، لأن على الدولة أن تلبي احتياجات مواطنيها الجدد دون أن يزيد متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، أو يتحسن مستوى معيشتهم.

**2.2.2 الأسباب الحقيقة**

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة المترتبة عن هذه النفقات، أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة. ويترتب هذا التزايد عن أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة ومن بينها(ناشد، 2000، صفحة 45):

**1.2.2.2الأسباب الاقتصادية**: من الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق العمومي زيادة حقيقة ارتفاع الدخل الوطني وحركة الدورة الاقتصادية وازدياد المنافسة الدولية. حيث يساهم زيادة الدخل الوطني لدولة معينة على زيادة نفقاتها العمومية بهدف تحسين مستوى رفاهية المجتمع، وكذا التوسع في إقامة المشاريع وزيادة المرافق الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أغراض تنموية(طاقة و العزاوي، 2007، الصفحات 45-46).

**2.2.2.2 الأسباب الاجتماعية**: ساهم تطور الوعي الاجتماعي في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات الضعيفة، إضافة إلى أن تبدل النمط الاستهلاكي لدى الأفراد يزيد من تنوع الحاجات مما يستدعي المزيد من النفقات العامة(قدي، 2003، صفحة 183).

**3.2.2.2 الأسباب السياسية:** من الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة هي انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية، فضلا عن تعدد الأحزاب السياسية وتوسع نطاق التمثيل الدبلوماسي وما يترتب عليه من زيادة في النفقات العامة(حشيش، 2006، صفحة 66).

**3.2 ترشيد الإنفاق العام**

إن تعدد وظائف الدولة واتساع دورها في الحياة الاقتصادية وتزايد حجم الإنفاق العام وفي ظل محدودية الموارد جعل من الضروري الحفاظ على الموارد العامة من التبذير والإسراف وسوء التسيير عموما .لذلك ظهر اهتمام كبير بترشيد الإنفاق العام ومحاربة التبذير والفساد.

**1-3-2 تعريف ترشيد الإنفاق العام**

يقصد بترشيد الإنفاق العام حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف ولا تقتير، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية والبشرية المتوفرة(عصفور، 2008، صفحة 399).

**2-3-2 عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام**

يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على عديد العوامل نوردها في الآتي(بلعاطل و نوي، 2013، صفحة 5):

- **تحديد الأهداف بدقة:** بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

- **تحديد الأولويات:** في ظل محدودية الموارد سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.
- **القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام:** بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.
- **عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:** ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة. والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.
- **تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:** من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.

**3. الجباية البترولية**

تعتبر الجباية البترولية المورد الرئيسي للدول التي تعتمد في صادراتها على النفط، حيث أن حصيلة هذه الجباية تستخدم في تمويل النفقات العامة وامتصاص البطالة ودعم برامج النمو الاقتصادي.

**1.3مفهوم الجباية البترولية**

يمكن تعريف العوائد البترولية بأنها « تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد»(صارم، 2003، صفحة 31).

**2.3محددات أسعار النفط**

إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة. حيث من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن وتتحدد أسعار النفط وفق عدة عوامل نذكر أهمها(الدوري، 1983، صفحة 194):

**1.2.3قانون العرض والطلب:** يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول: كمتوسط دخل الفرد، العلاقة العكسية بين السعر والطلب على النفط، هيكل الناتج القومي، المناخ.

**2.2.3العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:** لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط. لقد تعرض سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008.

**3.2.3انخفاض سعر صرف الدولار:** أثبتت الدراسات أنه هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار والطلب على البترول ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، كما خلق هذا الانخفاض تضخيم وهمي في سعر النفط، فعندما كان سعر البرميل في 2008 يقدر بـ94.1 دولار للبرميل كان مقوما بـ64.3 يورو و51.3 جنيه إسترليني للبرميل.

**3.3انعكاسات تقلبات أسعار النفط**

تنعكس أسعار النفط على إقتصاديات كل من الدول سواء المصدرة للنفط والمستوردة له وفيما يلي إيضاح لذلك:

**1.3.3الدول المستوردة:** إن تأثير إرتفاع أسعار النفط على إقتصاديات الدول الصناعية يعد محدودا ويختلف هذا التأثير من دولة إلى أخرى أما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول فإن هذا التأثير سيكون سلبيا إذ يؤثر هذا الارتفاع على

معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم كما يؤثر على ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض الأسعار إلى زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة لكثير من الدول المستوردة كما تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة بحيث يؤدي هذا الانخفاض إلى تخفيض قيمة الواردات من البترول وبالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها(بن قسمي و فرحاني، 2015، صفحة 13).

**2.3.3الدول المصدرة:** يكون التأثير سلبيا عموما في حال إنهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له على عكس الدول المستوردة غير أن هذا التأثير سيكون بدرجات متفاوتة بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي مداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول، وفي المقابل سيكون هذا التأثير إيجابيا على الدول المصدرة في حال ارتفاع أسعار النفط(الخاطر، 2015، صفحة 9).

**4. دراسة تحليلية لتطور الجباية البترولية والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(1990- 2018)**

من خلال الملحق رقم (01) سنقوم بتتبع تطور الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تغطية النفقات العامة بالإضافة إلى تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 1990-2018. إلا أنه سيتم التركيز على الفترة 2000-2018نظرالارتفاع الإيرادات الجبائية ا البترولية خلال هذه الفترة.

**1.4 الجباية البترولية:** من خلال الملحق نلاحظ أن الإيرادات البترولية عرفت تذبدبا خلال الفترة 1990-1998 بسب التقلبات الحادة في أسعار النفط حيث انخفضت من 201.3 مليار دج سنة1992إلى 185 مليار دج سنة 1993. وهو ما يعكس تأثر الجباية البترولية بتقلبات أسعار النفط.

أما بداية من سنة 2000 فان الإيرادات البترولية سجلت ارتفاعا كبيرا بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008 حيث سجلت 862200 مليارد ج سنة 2004، إلا أن هذه الإيرادات النفطية سجلت تذبذبا بداية من سنة 2008 بسبب الأزمة المالية حيث وصلت إلى 171540مليار دج بسبب عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما أثر على الإقتصاد الجزائري لاعتماده الشبه الكامل على الإيرادات النفطية، وفي سنة 2014 بدأت أسعار النفط بالانخفاض لتسجل الجباية البترولية ما قيمته157773مليارد ج. بسب عدة عوامل من بينها إصرار الدول المصدرة للنفط على إنتاج نفس الكمية إضافة إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية أخرى.

كما أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة نسبة معتبرة جدا، فخلال الفترة2000-2010 انحصرت نسبتها ما بين33%- 63%وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية الجباية البترولية مقارنة بالموارد الأخرى للدولة، في حين عرفت الفترة 2011-2017 انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة حيث تراوحت بين 21%- 29%، ويرجع هذا الانخفاض إلى زيادة حجم الإنفاق العام عن حجم زيادة الجباية البترولية حيث أن نمو الجباية البترولية لم يواكب نمو النفقات العامة وهي نسب تعكس تأثير انعكاس أسعار النفط على الجباية البترولية.

**2.4نفقات التسيير:** تحتل نفقات التسيير النسبة الأكبر من النفقات الإجمالية فنلاحظ أنه خلال الفترة 1990-1999 أبرمت الجزائر اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات الدولية التي من شروطها رفع تدخل الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي والمالي ،إلا أن هذا لم يكن عائقا أمام الدولة للقيام بوظائفها خاصة الاجتماعية وهوما تعكسه وتيرة نفقات التسيير التي ارتفعت من 88.80 مليار دج .سنة 1990 الى 153.80 مليون دج سنة 1991 بنسبة ارتفاع وصلت إلى73.19%، لترتفع سنة 1995 إلى473.69 مليار دج وذلك نظرا لتحسن الإيرادات العامة للدولة عند ارتفاع أسعار البترول.

وقد عرفت نفقات التسيير بداية من سنة 2000 تزايدا ملحوظا حيث ارتفعت من 856.193 مليار دج سنة 2000 إلى أن وصلت 4782 مليار دج سنة2012 لتصل نفقات التسيير إلى4972.3 مليار دج جزائري سنة 2015 والسبب في ذلك هو الزيادات في الأجور لمختلف القطاعات. لتسجل ما قيمته7297.3. مليار دج سنة 2016 مقابل 7389.3 مليار دج سنة 2017 بنسبة زيادة وصلت الى 3.8%.

أما بالنسبة لتغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير فإنها لم تتمكن من تغطية نفقات التسيير طيلة فترة الدراسة، حيث تراوحت نسبة تغطيتها بين 56%-87% ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير الذي شهدته نفقات التسيير خاصة خلال الفترة

2012-2010 حيث انتقلت من 2659.08 مليار دج إلى 4782.5 مليار دج مقابل انخفاض الجباية البترولية في سنة 2010 بـ 425.30 مليار دج أي أنها انخفضت بحوالي 22%، كما أن انهيا أسعار النفط سنة 2014كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري حيث خسرت الجزائر في اقل من سنة ما يتجاوز قيمته 1600 مليار دج أي نصف ما كسبته الخزينة خلال السنة الماضية وهو ما يعكس الاعتماد على الجباية البترولية والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الجبائية، كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد على المحروقات بدرجة كبيرة.

**3.4 نفقات التجهيز:** عرفت نفقات التجهيز خلال الفترة 1990-1998 تذبذبا كبيرا حيث انخفضت سنة 1996 إلى 174.01مليار دج مقابل 285.92 مليار دج سنة 1995 نتيجة التدابير السياسية لخفض الإنفاق وترشيده نظرا للإصلاحات الهيكلية بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي ومع بداية تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية ارتفعت ميزانية التجهيز من 357.4 مليار دج 2001 إلى 640.7 مليار دج سنة 2004، وهذا بسبب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي. ومع تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية ارتفعت نفقات التجهيز حيث بلغت سنة 2008 حوالي 1973 مليار دج واستمرت نفقات التجهيز في إتجاهها التصاعدي ولكن بوتيرة أقوى من حدة وتيرة إرتفاع النفقات الجارية، لتبلغ 2519 مليار دج سنة 2014، في حين إرتفعت بـ 5،21% في 2015 مقارنة بالسنة الماضية ، هذه الزيادة ناتجة في الأساس عن الإرتفاع في نفقات البنية الإقتصادية .إلا أن سنة 2017 تميزت بانخفاض نفقات التجهيز إلى 2631 مليار دج سنة 2017.مقابل 2711 مليار دج سنة 2016 بنسبة انخفاض وصلت إلى 3%إلا أنها تجاوزت مستواها المدرج في الميزانية ويرجع هذا التجاوز لمؤخرات الدفع بموجب سنة 2016 والمصروفة في سنة 2017.

أما بالنسبة لتغطية الجباية البترولية لنفقات التجهيز فإنها تمكنت من تغطية كاملة لنفقات التجهيز طيلة الفترة 2005-2000 حيث تراوحت التغطية ما بين 111%- 235% لكن انطلاقا من سنة 2006 لم تتمكن الجباية البترولية من تغطية هذا النوع من النفقات بالكامل وهذا مع تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ودوره في زيادة نفقات التجهيز حيث تراوحت نسبة التغطية مابين 56% و99% من نفقات التجهيز

## 5. نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين النفقات العامة والمتغيرات المستقلة بواسطة نموذجARDL

### 1.5 تعريف النموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة **ARDL**المقترح من قبل-Pesaran et all (1997 2001)،ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار**ARDL**،ويكتب النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta dep_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta dep_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta resp_{t-i} + \sum_{t=0}^{m} \beta_3 \Delta demo_{t-i} + \sum_{t=0}^{z} \beta_4 \Delta tinf_{t-i}$$
$$+\alpha_1 dep_{t-1} + \alpha_2 resp_{t-1} + \alpha_3 demo_{t-1} + \alpha_4 tinf_{t-1} + \varepsilon_t$$

**حيث:**

$\Delta$: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,q,m,z: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

$\beta$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

$\alpha$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ويعتمد إختبارARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

**2.5 بناء النموذج**

النموذج هو تقديم أو عرض مبسط للوضعية المعقدة التي عادة تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهويعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها ،أي دراسة العلاقات التفسيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرة التابعة، وسنحاول من خلال دراستنا تفسير تغيرات **النفقات العامة** من خلال **الجباية البترولية** (باعتبار الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي)، **وحجم السكان** (باعتباره من أهم محددات النفقات العامة في أي دولة)، وكذا **معدل التضخم**(باعتباره متغير يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن)، ولتقيل حالة اللاتجانس استخدمنا النموذج اللوغاريتمي، كما يلي:

ومن هنا افترضنا النموذج من الشكل التالي:

$$LDEP_t=f(LRESp_t,LDEMO_t, LTINF_t).....(1)$$

**حيث:**

**LDEP**: لوغاريتم النفقات العامة؛

**LRESp**: لوغاريتم الجباية البترولية؛

**LDEMO**: لوغاريتم حجم السكان؛

**LTINF**: لوغاريتم معدل التضخم؛

ولتقدير العلاقة (1) في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج **ARDL**، ومنه معادلة النموذج القاعدي هي على النحو التالي:

$$LDEP_t=b_0+b_1*LRESp_t+b_2*LDEMO_t+b_3*LTINF_t+\varepsilon_\tau$$

**3.5 إختبار جذر الوحدة**

يجب أن تكون درجة تكاملا لمتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم **01** يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار**Phillips-Perron**، ووجدنا أن كل المتغيرات متكاملة إما من الدرجة الأولى أو عند المستوى.

**جدول 01: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)**

| السلسلة الزمنية | القرار (الرتبة) | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ثابت فقط | ثابت واتجاه | بدون ثابت واتجاه | ثابت فقط | ثابت واتجاه | بدون ثابت واتجاه |
| LDEP | I(0) | -3.17<br>(0.03) | -3.77<br>(0.03) | -3.22<br>(0.09) | | | |
| LRESp | I(1) | -2.60<br>(0.10) | -2.35<br>(0.39) | 1.73<br>(0.98) | -5.20<br>(0.00) | -6.70<br>(0.00) | -4.67<br>(0.00) |
| LDEMO | I(1) | -0.45<br>(0.88) | -2.28<br>(0.43) | 18.28<br>(1.00) | -3.11<br>(0.03) | -4.53<br>(0.00) | -0.40<br>(0.52) |
| LTINF | I(1) | -2.24<br>(0.20) | -2.36<br>(0.38) | -1.34<br>(0.16) | -7.90<br>(0.00) | -8.16<br>(0.00) | -7.97<br>(0.00) |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **Eviews 10**

### 4.5 إختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (4،2،0،4) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**شكل 01: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى**

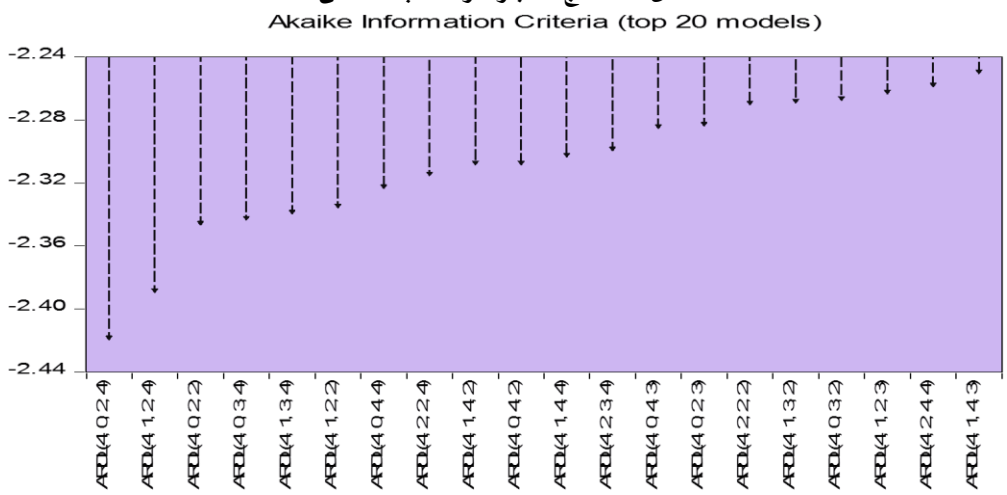


المصدر: مخرجات Eviews 10

### 5.5 إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود(Bounds Test)

يبين الجدول رقم 02 أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات العامة والمتغيرات المستقلة.

**جدول02: نتائجإختبارالحدود(Bounds Test)**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 9.826802 | 10% | 2.37 | 3.2 |
| k | 3 | 5% | 2.79 | 3.67 |
| | | 2.5% | 3.15 | 4.08 |
| | | 1% | 3.65 | 4.66 |

المصدر: مخرجات Eviews 10

### 6.5 إختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج **ARDL**(4,0,2,4)في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

**1.6.5 جودة النموذج:** من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

**شكل 02: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)**

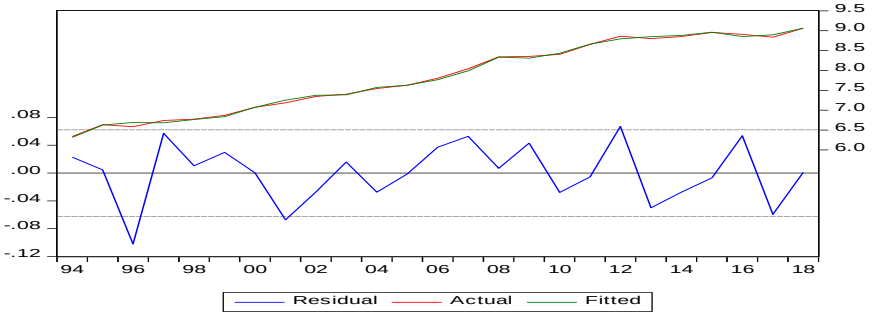


المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**2.6.5التوزيع الطبيعي للبواقي:**

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم JarqueBera،فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية($\alpha$>0.05)و هو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، و من خلال قيمة J-B=0.76اقلمن$\chi^2$=5.99،وهومايؤكدأنبواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

**شكل 03: التوزيع الطبيعي للبواقي**

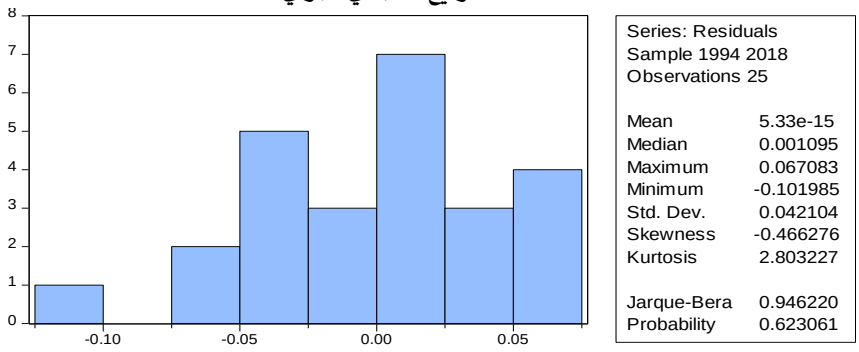


**المصدر**: مخرجات**Eviews 10**

**3.6.5 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)،كما هو موضح في الشكل التالي:

**جدول03: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.798212 | Prob. F(2,9) | 0.4796 |
| Obs*R-squared | 3.766421 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1521 |

Date: 07/13/19 Time: 21:08
Sample: 1990 2018
Included observations: 25
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | -0.201 | -0.201 | 1.1391 | 0.286 |
| | | 2 | -0.161 | -0.210 | 1.9042 | 0.386 |
| | | 3 | 0.020 | -0.068 | 1.9161 | 0.590 |
| | | 4 | 0.016 | -0.032 | 1.9241 | 0.750 |
| | | 5 | -0.047 | -0.062 | 1.9971 | 0.850 |
| | | 6 | -0.022 | -0.054 | 2.0141 | 0.918 |
| | | 7 | -0.121 | -0.174 | 2.5593 | 0.923 |
| | | 8 | -0.082 | -0.197 | 2.8235 | 0.945 |
| | | 9 | 0.235 | 0.116 | 5.1437 | 0.822 |
| | | 10 | -0.063 | -0.040 | 5.3209 | 0.869 |
| | | 11 | -0.255 | -0.273 | 8.4581 | 0.672 |
| | | 12 | 0.119 | -0.063 | 9.1918 | 0.686 |

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

**المصدر**: مخرجات**Eviews 10**

من خلال الجدول رقم **03**،نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة و إحصائية الاختبارQ-Starغير معنوية، وحسبLM testفإنProb chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعد موجود ارتباط ذاتي.

**4.6.5 اختبار عدمثباتالتباين:**للكشفعنعدمثباتالتباينستخدمالاختبارالموضحفيالجدولالتالي:

**جدول 04: نتائج اختبار عدم ثبات التباين**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.379064 | Prob. F(13,11) | 0.3003 |
| Obs*R-squared | 15.49358 | Prob. Chi-Square(13) | 0.2776 |
| Scaled explained SS | 2.704441 | Prob. Chi-Square(13) | 0.9988 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/13/19 Time: 21:09
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

**المصدر**: مخرجات**Eviews 10**

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أن Fليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

**5.6.5 اختبارالاستقرارية:**لكينتأكدمنخلوالبياناتالمستخدمةمنوجودأيتغيراتهيكليةفيهالابدمناستخداماحدالاختباراتالموضحة في الشكل التالي:

**شكل 04: نتائج اختبار إستقرارية النموذج**

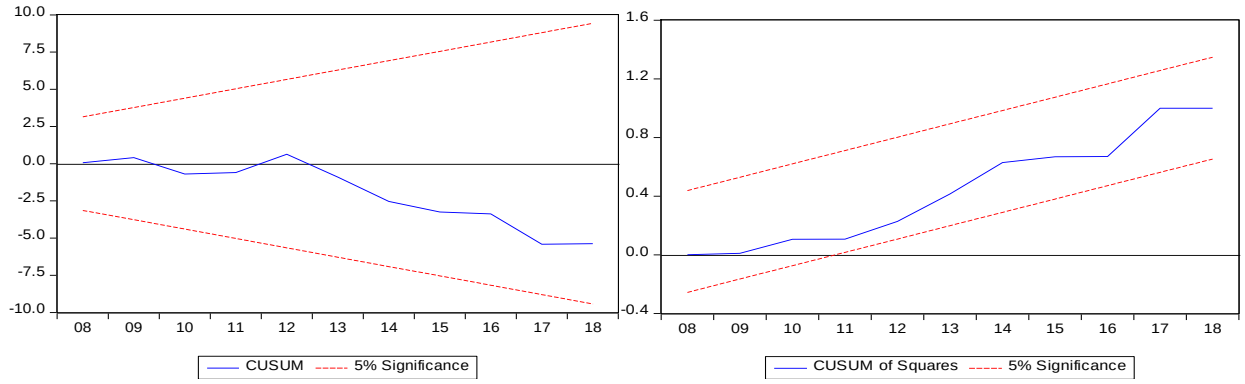


**المصدر**: مخرجات**Eviews 10**

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test،وCUSUM of Squares Testداخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05،نقبل باستقرارية النموذج.

**7.5 تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL**

يمكن توضيح العلاقة كما يلي:

**علاقة الأجل القصير:**

يوضح الملحق رقم **02** أن المتغيرات المستقلة تؤثر على النفقات العامة في الأجل القصير، كما أن كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية، وبتأثير موجب لحجم السكان وبنسبة 6.18% كأكبر متغير مفسر للتغيرات الحاصلة في النفقات العامة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التأثير الموجب لمعدل التضخم المبطئ بدرجة واحدة على عكس الأجل الطويل أين وجدنا التأثير كان سلبيا، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة النفقات العامة في الأجل القصير يؤدي إلى زيادة حجم التضخم أي أن هناك تأثير عكسي للنفقات على التضخم، أما الجباية البترولية فلا نجد لها تأثير في الأجل القصير والسبب يعود لكون الجباية البترولية تفرض على الشركات البترولية الأجنبية التي قد تعمر طويلا والتي تمنح لها الجزائر امتيازات في السنوات الأولى في بداية المشروع، والسبب الآخر يعود إلى أن فترة التسعينات كانت أسعار النفط منخفضة جدا وكان التحصيل الجبائي من القطاع النفطي ضعيفا جدا.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النفقات العامة والمتغيرات المفسرة وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=-0.91)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، أي أن 90.71% من حجم النفقات العامة يمكن تصحيحه من فترة لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

**علاقة الأجل الطويل:**

يوضح الملحق رقم **03**ما يلي:

- التأثير الايجابي والمعنوي إحصائيا للجباية البترولية على النفقات العامة حيث كلما ارتفعت الجباية البترولية بوحدة واحدة ارتفع حجم النفقات العامة بـ 0.31 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية التي تفيد أنه كلما ارتفعت مداخيل البلاد من الإيرادات العامة أدى ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات خاصة الاستثمارية منها، وهو ما نجده في الاقتصاد الجزائري والذي يمكن أن يفسر لنا التأثير الإيجابي لأسعار البترول على اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء الداخلية أو الخارجية، والذي انعكس بارتفاع الجباية البترولية وبالتالي ارتفاع حجم الإيرادات العامة للدولة.

- التأثير الايجابي والمعنوي إحصائيا لحجم السكان على النفقات العامة حيث كلما ارتفع حجم السكان بوحدة واحدة ارتفع حجم النفقات العامة بـ 4.95 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية التي تفيد أنه كلما ارتفع حجم السكان في أي بلد ما تحتم على الدولة الزيادة في نفقاتها العامة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، كما نلاحظ أنه الأكثر تأثيرا على النفقات بنسبة 4.95% مقارنة مع باقي المتغيرات وهو ما تؤكده النظرية الاقتصادية لأن التزايد السكاني أهم محددات النفقات العامة في أي دولة خاصة الدول ذات التزايد والكثافة السكانية المرتفعة.
- التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا لمعدل التضخم على النفقات العامة حيث كلما ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة انخفض حجم النفقات العامة بـ 0.07 وحدة وهو ما تؤكد عليه بعض النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة والتي تشير إلى أن زيادة معدلات التضخم معناه انخفاض في القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقة للنقد.

**6. خاتمة**

تناولت هذه الدراسة دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018) وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري لكل من الإنفاق العام والجباية البترولية، ومن ثم التعرف على دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر، لتختتم الدراسة بأثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر، فالجباية البترولية تمكنت من تمويل كلي لنفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2005) و تراجع دورها في تمويلها لهاته النفقات خلال الفترة (2006-2018) حيث بلغت نسبة التغطية حوالي 56% بسب تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي في حين بقيت الجباية البترولية غير قادرة على تغطية نفقات التسيير طيلة فترة الدراسة بسبب التزايد الكبير لهاته النفقات مما جعل دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام يتراجع بشكل كبير خلال الفترة (2011- 2017) بسبب الوضع الاقتصادي للجزائر والأزمة النفطية الراهنة.

وقد تم التوصل أن تقلبات أسعار النفط أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من اختلال الهيكل الإنتاجي وارتباطه بحصيلة الإيرادات الجبائية البترولية، كما أن كل من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر ترتبط ارتباطا شديد مع أسعار النفط باعتباره أهم مورد في تكوين الإيرادات العامة للدولة، وهو ما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية في ظل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للإيرادات. وأن الارتفاع الكبير في النفقات العامة خاصة فيما يخص نفقات التسيير نتيجة ارتفاع أسعار البترول جعل الجباية البترولية عاجزة عن تغطية هذه النفقات، حيث أنه لابد على الدولة للخروج من تبعية المحروقات التوجه نحو التنويع الاقتصادي وذلك من خلال التركيز على القطاع الصناعي وتشجيع المؤسسات الاقتصادية الوطنية، والنهوض بالقطاع السياحي والقطاع الفلاحي اللذان يخلقان مداخيل إضافية بالنظر لتوفر البلاد على طاقات هائلة في هذين القطاعين. والعمل على تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في الجزائر وخاصة الضرائب مع العمل على تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية، وتدعيم التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام.

ومن الدراسة القياسية وباستخدام نموذج **ARDL** وجدنا أن النفقات العامة استجابت للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المفسرة حيث أن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين (الجباية البترولية، حجم السكان)والنفقات العامة، وعلاقة عكسية بين معدلات التضخم والنفقات العامة، وهو ما يتوافق والنظريات الاقتصادية.

**7. قائمة المراجع**

- الخاطر، خالد بن راشد (2015)، تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الدوري، محمد أحمد (1983)، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سوزي، عدلي ناشد (2000)، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- صارم، سمير (2003)، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق!! انه النفط، دمشق، سوريا: دار الفكر.
- طاقة، محمد؛ العزاوي، هدى (2007)، اقتصاديات المالية العامة، الأردن، دار المسيرة.
- عادل أحمد حشيش (2006)، أساسيات المالية العامة، الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- عصفور، محمد شاكر (2008)، أصول الموازنة العامة، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- قدي، عبد الجيد (2003)،المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محرزي، محمد عباس (2005)، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.
- براق، عيسى؛ بركان، أنيسة (2017)، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها،أسبابها ومتطلبات ترشيدها، جامعةالبليدة2، الجزائر: مجلة الإبداع،المجلد7، العدد8.
- بلعاطل، عياش؛نوي، سميحة (2013)، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي يومي 11- 12 مارس 2013، جامعة سطيف1.
- بن قسمي، طارق؛ فرحاني، الزهرة (2015)، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة1990-2013، الملتقى الأول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، يومي07،08 أفريل 2015، جامعة سطيف1.
- فرج، شعبان (2011-2012)، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000- 2010،أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- دراوسي، مسعود (2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

## 8. ملاحق:

**ملحق 01: تطور السلاسل الزمنية الأصلية**

| السنوات | مليار دج | | | | مليون نسمة | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | النفقات العامة | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | الجباية بترولية | حجم السكان | التضخم |
| 1990 | 136,5 | 88,8 | 47,7 | 76,2 | 25,022 | 17,9 |
| 1991 | 212,1 | 153,8 | 58,3 | 161,5 | 25,643 | 25,9 |
| 1992 | 420,131 | 276,131 | 144 | 201,3 | 26,271 | 31,7 |
| 1993 | 476,627 | 291,417 | 185,21 | 185 | 26,894 | 20,5 |
| 1994 | 566,329 | 330,403 | 235,926 | 222,18 | 27,496 | 29 |
| 1995 | 759,617 | 473,694 | 285,923 | 336,15 | 28,06 | 29,8 |
| 1996 | 724,582 | 550,569 | 174,013 | 496 | 28,566 | 18,6 |
| 1997 | 845,196 | 643,555 | 201,641 | 564,77 | 29,045 | 5,7 |
| 1998 | 875,739 | 663,855 | 211,884 | 378,56 | 29,507 | 5 |
| 1999 | 961,682 | 774,695 | 186,987 | 560,12 | 29,965 | 2,6 |
| 2000 | 1178,122 | 856,193 | 321,929 | 720 | 30,416 | 0,33 |
| 2001 | 1321,028 | 963,633 | 357,395 | 840,6 | 30,879 | 4,23 |
| 2002 | 1550,646 | 1097,716 | 452,93 | 916,4 | 31,357 | 1,42 |
| 2003 | 1639,265 | 1122,761 | 516,504 | 836,06 | 31,848 | 2,58 |
| 2004 | 1888,93 | 1250,894 | 638,036 | 862,2 | 32,364 | 3,56 |
| 2005 | 2052,037 | 1245,132 | 806,905 | 899 | 33,08 | 1,64 |
| 2006 | 2453,014 | 1437,87 | 1015,144 | 916 | 33,481 | 2,53 |
| 2007 | 3108,669 | 1674,031 | 1434,638 | 1890,61 | 34,096 | 3,68 |
| 2008 | 4191,053 | 2217,775 | 1973,278 | 4088,6 | 34,591 | 4,86 |
| 2009 | 4246,394 | 2300,023 | 1946,371 | 2412,7 | 35,268 | 5,74 |
| 2010 | 4466,94 | 2659,078 | 1807,862 | 2905 | 35,978 | 3,91 |
| 2011 | 5731,752 | 3797,252 | 1934,5 | 3979,7 | 36,717 | 4,52 |
| 2012 | 7054,35 | 4691,34 | 2363,01 | 4184,3 | 37,495 | 8,89 |
| 2013 | 6635,62 | 4156,36 | 2479,26 | 3678 | 38,297 | 3,26 |
| 2014 | 6995,7 | 4476,7 | 2519 | 3388,4 | 39,114 | 2,92 |
| 2015 | 7746,214 | 4591,925 | 3154,289 | 2373,5 | 39,963 | 4,78 |
| 2016 | 7383,6 | 4591,4 | 2792,2 | 1781,1 | 40,606 | 6,4 |
| 2017 | 6883,2 | 4591,8 | 2291,4 | 2372,5 | 41,2 | 5,59 |

| 2018 | 8628 | 4584,5 | 4043,5 | 2776,2 | 42,2 | 4,45 |
|---|---|---|---|---|---|---|

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 1990-2018؛
- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر؛
- الديوان الوطني للإحصائيات.

**ملحق 02: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ**

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LDEP)
Selected Model: ARDL(4, 0, 2, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/13/19 Time: 21:12
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LDEP(-1)) | 0.353119 | 0.125478 | 2.814183 | 0.0168 |
| D(LDEP(-2)) | -0.051418 | 0.080932 | -0.635320 | 0.5382 |
| D(LDEP(-3)) | 0.245629 | 0.078237 | 3.139550 | 0.0094 |
| D(LDEMO) | 6.179760 | 3.000548 | 2.059544 | 0.0639 |
| D(LDEMO(-1)) | 15.30857 | 3.521560 | 4.347099 | 0.0012 |
| D(LTINF) | -0.010294 | 0.016590 | -0.620514 | 0.5476 |
| D(LTINF(-1)) | 0.041391 | 0.017321 | 2.389589 | 0.0359 |
| D(LTINF(-2)) | 0.010807 | 0.017186 | 0.628852 | 0.5423 |
| D(LTINF(-3)) | 0.035280 | 0.017229 | 2.047753 | 0.0652 |
| CointEq(-1)* | -0.907121 | 0.110822 | -8.185409 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.851704 | Mean dependent var | 0.115841 |
| Adjusted R-squared | 0.762727 | S.D. dependent var | 0.109335 |
| S.E. of regression | 0.053258 | Akaike info criterion | -2.738170 |
| Sum squared resid | 0.042546 | Schwarz criterion | -2.250619 |
| Log likelihood | 44.22712 | Hannan-Quinn criter. | -2.602944 |
| Durbin-Watson stat | 2.390304 | | |

**المصدر**: مخرجات **Eviews 10**

**ملحق 03: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل**

**المصدر**: مخرجات **Eviews 10**